



السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أقدم لمجلسنا الموقر نص التقرير الذي أنجزته لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بعد قراءتها الثانية لمشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012، وذلك بعد إحالته عليها من لدن مجلس المستشارين ووفقاً لمادتين 143 و 144 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

لقد تدارست اللجنة بتاريخ 15 ماي 2012 وبرئاسة السيد خالد سبيع نائب رئيس اللجنة وبحضور السيدين الوزيرين، نزار بركة وزير الاقتصاد والمالية والسيد الوزير إدريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالميزانية، وفي قراءة ثانية للمواد : 7، 9، 18 و 20 من مشروع قانون المالية المشار إليه أعلاه، بحيث تفضل السيد وزير الاقتصاد والمالية بتقديم التعديلات المدخلة من لدن مجلس المستشارين على ذات المشروع، هذا فضلاً عن تقديمه للتبريرات ذات الصلة.

وبعد ذلك، تم التصويت على مواد مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 المعنية بالتعديلات، كما أحييت وكما عدلت من طرف مجلس المستشارين بإجماع أعضاء لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب.

وستجدون ملخصاً لأعمال اللجنة ضمن باب مخصص له داخل هذا التقرير والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد مقرر لجنة المالية والتنمية الاقتصادية. الآن أفتح باب المناقشة العامة، الكلمة في إطار المناقشة لأحد نواب فريق العدالة والتنمية، فليفضل مشكوراً.

النائب السيد عبد اللطيف بروحو، باسم فرق الأغلبية:

محضر الجلسة التاسعة والعشرين

التاريخ : الثلاثاء 24 جمادى الثانية 1433 (15 ماي 2012).

الرئاسة : السيد محمد يتيم النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

التوقيت : ساعة ابتداء من الساعة الرابعة زوالاً والدقيقة الخامسة عشر.

جدول الأعمال : الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 (قراءة ثانية).

السيد محمد يتيم رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يخصص مجلس النواب هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 22.12 للسنة المالية 2012 في قراءة ثانية له.

إذا نمر إلى المناقشة العامة ونفتتحها بكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع القانون، فليفضل مشكوراً.

الكلمة للسيد مقرر لجنة المالية والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة في الموضوع، تفضل السيد المقرر.

النائب السيد حسن بنعمر مقرر النص التشريعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.



بهذا الشكل، في إطار الدستور الجديد. وكانت جلسة أمس جلسة متميزة بشهادة الجميع، من خلال الوضوح والصراحة في النقاش، بين فرق الأغلبية وفرق المعارضة على حد سواء، ورياسة الحكومة التي تميزت كذلك بالوضوح والصراحة والصدق، وهي أمور أساسية تتعلق بالحكامة في التدبير، وهي الأمور كما يعلم الجميع أنها تعتبر في صلب تطلعات الشعب المغربي، وهي ما يحتاجه اليوم المواطن والدولة والفاعلين الاقتصاديين سواء كانوا داخل الوطن أو خارجه. وبالتالي، كانت مناقشة أمس مناقشة تاريخية بامتياز، لا من حيث الشكل أي ورودها في دستور جديد وفي تنزيل جديد للدستور الجديد، ولا من حيث الموضوع، خاصة على مستوى الصراحة في المناقشة والصدق في تناول السياسات العمومية القطاعية التي جاءت في المداخلات يوم أمس.

فبالتالي، كان لا بد من المرور إلى هذه النقطة، حتى تكون هذه الجلسة أيضا جلسة في سياق تنزيل الدستور الجديد، خاصة كما قلت، أن المقتضيات الجديدة للدستور الجديد تعطي الحق لمجلس النواب وتعطيه كامل الصلاحية للبت النهائي في مشاريع قوانين، خاصة مشروع قانون المالية الآن المعروض علينا لسنة 2012. فبالتالي، يجب أولا التنويه بالطريقة التي تعاملت بها الحكومة، سواء في مجلس النواب أو في مجلس المستشارين، مع جميع الفرق والمجموعات النيابية أو الاستشارية، خاصة فيما يتعلق بقبول التعديلات وبالمناقشة وبالأريحية في المناقشة على جميع الأصعدة.

وقد ظهر التعاون الذي أبدته الحكومة، خاصة وزارة المالية، على مستوى لجنة المالية للتنمية الاقتصادية بمجلس النواب وعلى مستوى الجلسة العامة التي عرفها مجلس النواب ثم على مستوى مجلس المستشارين، الذي جاءت منه تعديلات يمكن وصفها بالتعديلات الهامة، رغم أن العدد منها هي تعديلات شكلية لكنها تحسينية، وستتطرق إليها بعد قليل. فقد ظهر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسرني أن أقدم هذه المداخلة باسم فرق الأغلبية بمجلس النواب من أجل المناقشة العامة للتعديلات الواردة، في إطار القراءة الثانية على مشروع قانون المالية 2012.

فكما تعلمون، السيدات والسادة النواب، كما تعلمون أن هذه الجلسة، من الناحية الدستورية كذلك، هي من مستجدات الدستور الجديد رغم أنها ترتبط بشكل ما مع الدستور القديم. فرغم أن القراءة الثانية لمشروع قانون المالية، مثله في ذلك مثل باقي مشاريع القوانين، كانت في إطار الدستور القديم وفي إطار القانون التنظيمي للمالية وفي إطار النظام الداخلي لمجلس النواب، إلا أن هذه الجلسة لها خصوصيتها، على اعتبار أن مقتضيات الدستور الجديد ترتب أحكاما خاصة وأحكاما جديدة تجعل من مجلس النواب ومن هذه الجلسة الإطار النهائي في البت في مشروع قانون المالية بعد إحالته من مجلس المستشارين.

فبالتالي، تعتبر هذه الجلسة كذلك، في إطار تنزيل الدستور الجديد، على اعتبار أنها ستكون الجلسة النهائية للبت في مشروع قانون المالية 2012، وستكون كذلك في إطار البت النهائي في هذا المشروع، وخاصة في التعديلات الواردة من مجلس المستشارين بعد اعتمادها بالإجماع داخل لجنة المالية والتنمية الاقتصادية هذا الصباح.

وبالتالي، تعتبر هذه الجلسة لاحقة لجلسة أمس، التي اعتبرت كذلك جلسة تاريخية عندما استضاف هذا المجلس الموقر رئيس الحكومة، في تاريخ هذه المملكة وفي تاريخ العمل البرلماني



فرق الأغلبية بمجلس المستشارين وقبلته الحكومة نظرا لأهميته، فهو يفتح المجال أمام حل إشكال قانوني سقطت فيه المنطقة الحرة لطنجة، فبالتالي تم تمديد الإعفاء إلى متم سنة 2013 بعدما كان انتهى هذا الإعفاء نهاية دجنبر 2011، وكان سيدخل هذه المنطقة التي لم تجهز بعد المنطقة التي تضم وحداتها الصناعية، فمن شأنه أن يحل هذا الإشكال القانوني لغاية حل الإشكال الميداني المتعلق بنقل المنطقة الحرة لميناء طنجة إلى المنطقة الجديدة.

فبالتالي، لا بد من التذكير كذلك، بالأشغال التي تميزت بها الأعمال أو المناقشة داخل مجلس المستشارين أو داخل مجلس النواب، من حرص الحكومة على التفاعل مع جميع الملاحظات وتواصلها باستمرار وانفتاحها على جميع المقترحات التي تهدف إلى تجويد النص أو إلى تجاوز مجموعة من المشاكل التي تعيق التطبيق الفعلي أو التطبيق العملي للنص القانوني، خاصة ما يتعلق بالمقتضيات المتعلقة بالشأن الاقتصادي أو بالشأن الاجتماعي.

كذلك، لا بد من التذكير بأهم المحاور التي عرفها مشروع قانون المالية، وهنا لا حاجة بي إلى استرجاع المناقشة العامة لمشروع قانون المالية 2012 على مستوى مجلس النواب، لكن لا بد من استرجاع مجموعة من المعطيات المتعلقة بالتوازن المالي أو التوازن مابين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي داخل مشروع قانون المالية 2012.

فأولا، يجب التأكيد أو استرجاع أو التذكير بحرص الحكومة على التوازنات أو استرجاع التوازنات الاقتصادية.

فكما تعلمون، أن المالية العمومية أو التدبير المالي العمومي، فهو يوجد الآن مع نهاية 2011 في وضعية صعبة، خاصة أن عجز الميزانية فاق نهاية 2011، 42 مليار درهم بعدما كان هناك في المغرب فائض مالي، كان المغرب بدأ يحقق فائضا ماليا سنتي 2007 و 2008 وصل إلى 3 ملايين درهم بنسبة تصل إلى 0.6 % أي +، مع نهاية 2011 سجل المغرب

التعاون الجلي للحكومة، ليس فقط على مستوى قبول تعديلات الأغلبية وإنما أيضا على مستوى قبول تعديلات المعارضة، رغم أن وزارة المالية والحكومة تعلم علم اليقين أنها تتوفر على الأغلبية العددية في مجلس النواب، وبالتالي لها جميع الإمكانيات من أجل تمرير ما تشاءه، لكنها لم ترد مسلك أو سلوك هاذ المسلك، فبالعكس، قبلت بعض التعديلات أو عدد من التعديلات التي وصلها عددها إلى 11 في مجلس المستشارين، في اللجنة أو في الجلسة العامة، وقبولها طبعاً يدفع في إطار تحسين النص القانوني المعروف اليوم على المناقشة.

فكما تعلمون، السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب المحترمين، أن التعديلات التي جاءت من مجلس المستشارين والتي صادقت عليها لجنة المالية والتنمية الاقتصادية اليوم صباحا بالإجماع داخل اللجنة، فهي قد تنقسم إلى نوعين:

هناك تعديلات شكلية تهدف لتجاوز بعض الفراغات التي قد تثار عند تطبيق النص القانوني أي نص قانون المالية وهذا مهم، نعترف بأهميته، خاصة في إطار التكامل بين مجلسي النواب والمستشارين؛

ثم هناك التعديلات التحويدية أو التحسينية التي تهدف إلى تحسين النص النهائي لقانون المالية، إما بإضافات أو تعديلات تم تدقيق مقتضياته أو تحسينها. وهنا كذلك، نعود إلى التنويه بانفتاح الحكومة على الأغلبية والمعارضة في مجلس المستشارين، وقبولها لهذه التعديلات 11 وهذا أمر نادر كان نادرا في الحكومة السابقة أو الحكومات السابقة التي كانت ترفض فيها وزارة المالية جميع التعديلات الواردة من فرق المعارضة.

كذلك، يجب أن ننوه بتعديل خاص جاء من ضمن التعديلات، فالتعديلات كلها كما قلت هي تعديلات تحسينية أو تحويدية للنص القانوني، لكن هناك تعديل خاص يجب التنويه به ويتعلق بالمنطقة الحرة لميناء طنجة. فهذا التعديل الذي جاءت به



انخفاض الطلب الخارجي على السلع والخدمات المغربية، الموسم الفلاحي الصعب، الحمد لله الآن التساقطات أنقذت الموسم الفلاحي من الجفاف الكامل، لكن رغم ذلك هناك صعوبات. فهذه كلها سببت وضع اقتصادي ووضعي مالي صعب ورثته هذه الحكومة، لكنها تعاملت معه بواقعية وبعلمية وبشكل جدي حتى تصل إلى مشروع قانون مالية متكامل بجزأيه الأول والثاني، وبصنفيه الصنف الأساسي الذي صادق عليه مجلس النواب، ثم التعديلات التي جاءت من مجلس المستشارين.

كذلك، اعتمدت الحكومة على رؤية واضحة فيما يتعلق بإطلاق محركات النمو الاقتصادي عبر تنويع القاعدة الإنتاجية ودعم الصناعة ودعم الطلب الداخلي، ثم مساهمة الجهات في التنمية الاقتصادية وإصلاح مناخ الأعمال عبر مجموعة من المقترحات التي ترسخ الشفافية والنزاهة وتطبيق قواعد الحكامة على مختلف المستويات.

فهذه كلها كما قلت، إجراءات حرصت الحكومة على تنزيلها في مشروع قانون المالية 2012، رغم أن المدة القصيرة التي استغرقتها عند سحبه وإعادة دراسته وإعادة إعادته إلى البرلمان لم يكن من الممكن أن تلجأ الحكومة إلى أكثر من ذلك. ونعتبر بأن هذه المقترحات الجديدة، التي طعمت بها الحكومة مشروع قانون المالية 2012، أكثر من كافية على اعتبار أن هذه السنة هي سنة انتقالية، ومشروع قانون المالية الآن الذي بين أيدينا كان يجب أن يصادق عليه قبل نهاية دجنبر 2012 حتى تكون هذه الحكومة في وضع يسمح لها بتنفيذ مخططاتها وبالعامل بشكل طبيعي. فبالتالي، هنا يجب التذكير أيضا إلى أن هاد المشروع في مرحله النهائية الآن، في مراحل المصادقة بمجلس النواب، أي المصادقة على التعديلات التي وردت من مجلس المستشارين والبت النهائي في المشروع كما ورد بشكل نهائي من لجنة المالية والتنمية الاقتصادية طبقا لأحكام الدستور، لكن هذا لا يمنع هذا كما

عجزا تاريخيا يفوق 42 مليار درهم بنسبة قد تصل عمليا إلى 7% وهي نسبة خطيرة جدا 7% دون احتساب موارد الخوصصة و 6.1% مع احتساب موارد الخوصصة في الموارد العمومية. نسبة العجز كما قلت، قاربت 7% وهي نسبة خطيرة جدا ونسبة تاريخية تذكرنا بسنوات التقويم الهيكلي خلال الثمانينات؛ ارتفاع مهول لنفقات المقاصة إلى أزيد من 52 مليار درهم باحتساب جميع الأنواع التي تدعمها الدولة، ثم عجز الميزان التجاري وميزان الأداءات ووصول كذلك انخفاض احتياطي العملة الصعبة إلى أقل من 4 أشهر مقابل 8 أشهر سنة 2007 و 2008. هذه الوضعية ورثتها الحكومة، الآن تفرض عليها رهانات وتفرض عليها صعوبات.

لكن رغم ذلك، نجد أن مشروع قانون المالية 2012 بما جاء به من مقتضيات هامة، فهو يهدف إلى تجاوز هذه الصعاب واسترجاع هذه التوازنات عبر خفض العجز في الميزانية إلى أقل من 5% هذه السنة 2012، رغم أن 2012 لا تتحكم فيها الحكومة بشكل كامل، لكنها ستعمل على خفض العجز المالي إلى أقل من 5% والتقليص التدريجي للوصول إلى نسبة 3% مع نهاية 2016، ثم التحكم في النفقات وترشيدها ورفع حصة الاستثمار العمومي لدفع عجلة الاستثمار للبلد.

النقطة الثانية يجب التذكير بها والتأكيد عليها، تتعلق باعتماد المقاربة الواقعية والشفافة على مستوى الفرضيات والمعطيات المتحكم في القانون المالي، وهذا أمر مهم جدا كذلك، على اعتبار أن هذه الفرضيات إن لم تكن لدينا نظرة واقعية إليها، إن لم تكن لنا صورة واقعية إليها، فلا شك أن مجموعة من المعطيات تكون خاطئة أو تؤدي إلى نتائج خاطئة. فبالتالي، كانت مقاربة الحكومة مقاربة واضحة واعتمدت معطيات رقمية واقعية، واقعية بمعنى مبنية على أسس علمية وواقعية على فرضيات الأزمة الاقتصادية ثم الإكراهات ديال الأزمة العالمية:



متوقف وبأن هناك جمود في الاقتصاد وهناك تخوف وهناك وهناك، فقد تم تنفيذ نفقات الاستثمار للميزانية العامة للدولة بشكل طبيعي، ووصلت مع نهاية مارس 2012 إلى أزيد من 8.8 مليار درهم، فهذا مؤشر واضح على أن الدولة تسير بشكل طبيعي، المرافق تسير بشكل طبيعي، الصفقات تفتح بشكل طبيعي والإدارات العمومية لها كامل الصلاحيات في العمل والاشتغال على نفقات الاستثمار دون انتظار أي مقتضى، دون انتظار قانون المالية، خاصة أن المراسيم التي اتخذت قبل بداية السنة الحالية كانت كافية لتسيير الدولة بشكل طبيعي. طبعا الضرائب التي تعرف تغيرات، فهي تخضع لأحوال خاصة توجد كذلك في هذه المراسيم. كذلك الحسابات الخصوصية، جزء كبير منها تم تنفيذه بشكل طبيعي، خاصة الحساب الخصوصي المتعلق بإصلاح الطرق (FSR) الصندوق الخاص بالطرق التي تم إنفاق منه حوالي 2 مليار درهم أو أكثر قليلا. فبالتالي، الأمور هي تسير بشكل طبيعي وليست هناك أي سنة بيضاء كما يدعي البعض، وإنما هي سنة بيضاء إن شاء الله مع الحكومة الجديدة على المغرب وعلى جميع المواطنين إن شاء الله وبحول الله.

فبالتالي، أمام الحكومة الآن رهانات تتعلق بالاستمرار في نهج الإصلاح. وقد لاحظنا بأن مشروع قانون المالية 2012، ورغم العوائق التي واجهتها الحكومة كما قلت، ورغم ضيق الوقت ورغم الإكراهات الزمنية التي وضعت فيها الحكومة بعد تنصيبها رسميا من طرف البرلمان أواخر يناير، فرغم ذلك كانت لها الجرأة في أن تدخل مجموعة من المقتضيات التي يمكن أن تكون أساس البناء وأساس الإصلاح وأساس تنزيل البرنامج الحكومي عبر شقيه الاقتصادي والاجتماعي. فبالتالي يمكن اعتبار، أقول يمكن، لأن الحكومة بدأت فعلا في تنزيل مجموعة من المقتضيات المتعلقة بالإصلاح والمتعلقة بهيكلية الاقتصاد الوطني والمتعلقة بدعم الاستثمار وبدعم الطلب الداخلي وبدعم القطاعات الاجتماعية،

قلت، تأخر قانون المالية إلى الآن والتأخر هو تأخر لا يعود بسببه إلى الحكومة الجديدة، وإنما إلى عدم مصادقة مشروع القانون المالية قبل فاتح يناير 2012 وإصدار المراسيم. فبالتالي، لم يمنع هذا الحكومة كما قلت، من العمل بشكل طبيعي، ولم يمنع المرافق العمومية من العمل بشكل طبيعي. وهنا لا بد من الوقوف على نقطة أساسية، هو ما أصبح يسمى إعلاميا وسياسيا ب"السنة البيضاء" وفي الحقيقة، نتمنى أن تكون سنة 2012 وما بعدها سنوات بيضاء على المغرب وليس سنوات سوداء كما عاشها المغرب ثلاث سنوات الأخيرة من عجز الميزانية الذي وصل إلى مستويات قياسية ومن تضخم ومن عزم الميزان التجاري. فبالتالي، نتمنى أن تكون جميع سنواتنا بيضاء على الحكومة وعلى الأغلبية والمعارضة على حد سواء.

فهنا لا بد من التذكير بأمر هام، المرافق العمومية كانت تسير بشكل طبيعي والحكومة اشتغلت بشكل طبيعي طبقا لما تضمنته المراسيم التي اتخذت وفق الدستور ووفق القانون التنظيمي للمالية.

وهنا لا بد من التأكيد، على أن الموارد العمومية خلال الربع الأول من سنة 2012 وهذا مهم جدا، الربع الأول من سنة 2012 أي مع نهاية مارس 2012 عرفت الموارد العمومية ارتفاعا بنسبة 7.6% مقارنة مع الربع الأول لسنة 2011، وهذا مهم جدا ومشجع، في إطار استرجاع التوازنات المالية والتوازنات الاقتصادية. فقد فاقت الموارد العمومية خلال 3 أشهر الأولى سنة 2012 إلى ما يفوق 51 مليار درهم مقارنة مع 45 مليار درهم- الربع الأول لسنة 2010، والنفقات العادية سارت بشكل عاد وعرفت كذلك ارتفاعا طفيفا، النفقات العادية- نفقات التسيير. أما نفقات الاستثمار وهذا مرتبط الفرس في هذه النقطة، نفقات الاستثمار كان تنفيذها بشكل طبيعي، فليس صحيحا ما تم ترويجه من أن الدولة متوقفة وبأن الاستثمار



عبر مجموعة من المقترحات. فأقول قولي هذا وأستغفر الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد رشيد الطالب عن فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل مشكورا.

النائب السيد رشيد الطالب العلمي، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على

أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

بداية، لا بد أن أذكر، خاصة السيدات والسادة النواب، الذين عاشوا معنا التجربة في المرحلة الماضية، أن قانون المالية لم يناقش لأن مجلس النواب هو الذي رفض مناقشة قانون المالية الذي وضع في آجاله الدستورية، والإخوان أعضاء المكتب مجلس النواب السابق هم الذين من أخذوا هذا القرار، لأنه كانت الأجنحة مملوءة، بحيث تم إدراج مجموعة من القوانين التنظيمية لتهيئ الانتخابات في وقتها أو قبل يعني في وقتها 25 نونبر، وكان الوقت يزحم وقرر مكتب مجلس النواب أن يؤجل مناقشة قانون المالية إلى هذه السنة، باش هاذ المغالطة نرفعوها بصفة قطعية.

النقطة الثانية، فعلا أن القانون المالي ديال 2010

كانت فيه فرضية ديال العجز محدودة في 3.5 في المائة، لكن أن نقدم تقييما خارج سياقه الطبيعي وأن نغفل كل العناصر الموضوعية ديال التقييم ونقولوا بأن كملنا السنة ب 6.1 في المائة، فعلا كملنا السنة ب 6.1 في المائة مقابل استيعاب غضب الشارع بتوظيفات والقرار السياسي للسيد الوزير الأول الأستاذ عباس الفاسي لأنه رجل لا يطبق القانون يصنع القانون، أن

خاصة صندوق تكافل العائلي الذي يجب التركيز عليه، هذا صندوق التكافل العائلي الذي حاول البعض في مجلس المستشارين التشويش عليه عبر ما يسمى بضريبة الثروة، فصندوق التماسك الاجتماعي هو من أهم مستجدات التي جاءت بها الحكومة الجديدة ونحن دعمناه وركزنا جهودنا على تفعيله، كذلك هناك تحسينات جاءت منه شكليا مجلس المستشارين نقبلها على اعتبار أنها تحسينات شكلية لتجاوز بعض الفراغات التي هي يمكن أن يسقط فيها تنفيذ هاد الصندوق.

فبالتالي كخلاصة، يمكن القول بأن مشروع قانون المالية 2012، بصيغته النهائية الحالية المعروضة على المجلس الموقع من أجل المصادقة، هو مشروع قانون انتقالي على اعتبار أن الحكومة الحالية لا تتحمل أية مسؤولية في أخطائه أو في تأخيرها، ثم أنه جاء في ظرف استثنائي وطني ودولي، ظرف استثنائي سياسي واقتصادي ومالي، على المستوى الوطني ثم على المستوى الدولي. لكن جاء وركزت كذلك الحكومة عليه، جاء برهانات سياسية وديمقراطية ترتبط بتنزيل الدستور الجديد وتنفيذ البرنامج الحكومي، وقد بدأت بعض ملاحظه، خاصة على المستوى التوازنات الاقتصادية، على مستوى التوازنات الاجتماعية وعلى مجموعة من المحاور التي ناقشناها كذلك في أول هذا العرض، ثم في ظل إكراهات مالية واقتصادية.

الآن، تبقى الأولوية متمثلة أو الرهانات الأساسية للحكومة في استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية واسترجاع القوة الاقتصادية للمغرب التي فقدتها طيلة السنوات الأخيرة ودعم النمو وضمن العدالة في الاستفادة من ثمار النمو، وهذا مهم جدا وهذا جوهر التوازن أو الموازنة بين التوازنات الماكرواقتصادية والتوازنات الاجتماعية، وهذا من مستجدات ومن معالم هذه الحكومة الجديدة في عملها، ثم ترسيخ البعد الاجتماعي للعمل الحكومي



كنا نسمع، في المرحلة السابقة، بأن صندوق المقاصة هو إشكال كبير وكانت الإرادة السياسية لحل هذا المشكل. اليوم ليس هناك كلام بتاتا عن صندوق المقاصة، ما شفنا حتى شي مشروع ولا كلام ولا إشارة وغادي تكمل سنة وغادي نتحاسبو على المؤشرات.

السيد الرئيس،

إن تأجيل قانون المالية، وكنقولو بأن قانون المالية دخل حيز التنفيذ، فعلا قانون المالية دخل حيز التنفيذ، فيما يتعلق بصرف كل البنود المرتبطة بتسيير الإدارة وكل البنود المرتبطة بالاستثمار، لكن ماذا نقول في الصناديق التي تم وضعها؟ هل الحكومة لها الحق في صرف اعتمادات الصناديق وعلى رأسها صندوق التشغيل؟ إن هذا التأجيل الذي نعيشه على مستوى القانون المالي يفوت فرصا للنمو، وبالتالي يفوت فرصا لخلق مناصب الشغل، وبالتالي يوفت فرصا بالنسبة للصناديق وخاصة صندوق التشغيل الذي كان من الممكن أن يلعب دورا أساسيا في دعم التشغيل وحل معضلة التشغيل.

السيد رئيس،

لم يكن بوجدنا تماما أن نتدخل في هذه الجلسة، لكن أن نسمع كلاما غير موضوعي تماما، من باب الأخلاق السياسية، أن نقوم بالتقييم من أجل مصلحة البلاد، لكن يجب أن يكون التقييم موضوعيا كذلك، إن لم يكن موضوعيا، فإننا سنكون حاضرين للدفاع بما أوتينا من تجربة وحنكة وإرادة وجرأة سياسية على مواجهة كل الظواهر الاجتماعية لأننا مسؤولون على تدبير الاختلال وكل المشاكل التي يعيشها المجتمع المغربي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد اللطيف وهي عن فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل مشكورا.

الإدارة هي التي تطبق القانون، لأن كانت هناك ظاهرة اجتماعية خطيرة وكانت له الجرأة السياسية باتخاذ قرار بالتوظيف المباشر، وقام بتوظيف المعطلين في حدود المناصب المالية التي كانت مفتوحة. وتم توقيع اتفاق مع باقي المعطلين الحاصلين على الدبلومات، لأنه المناصب المالية كان غير متوفرة، على أساس أنه تم رفع عدد المناصب ل 26 ألف للاستجابة ل 3500 إطار اللي كانوا آنذاك لم يوفر لهم قانون المالية السابق هاته المناصب.

واليوم، نعتبر هذا التراجع أمر خطير، نطلب الاستمرارية في الأمور التي تعجبنا ونرفض الاستمرارية في الأمور التي لا تعجبنا. نحن سياسيون، أولا نحن الذين نصنع القانون لمجابهة ولمواجهة كل الظواهر الاجتماعية، واستقرار البلاد أهم من القانون ونحن نصنع هذا القانون. لهذا ندعوكم إلى التصويت لاستيعاب 3500 الذين هم موضوع محضر، الذي وقعه السيد رئيس الحكومة.

النقطة الثالثة، لما ترتفع أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية في الأسواق العالمية ولما تقرر الحكومة بين اختارين أحلاهما مر، الأمر في حصر العجز المالي أو عدم رفع أسعار المواد الغذائية لكي يتضرر المواطن وتتضرر القدرة الشرائية، فكان الاختيار أن تتحمل الدولة كل هذا العبء عوض أن يتحملها المواطن، وهذا قرار سياسي كذلك وهو اختيار أخذته الحكومة السابقة. أن نحصر النقاش في النسب بشكل مجرد ونفرغه من محتواه، أعتقد أن هذا العمل ليس عملا مسؤولا، لكن العمل المسؤول لما نتحدث عن ارتفاع المؤشرات، لابد أن نركز على أمور موضوعية وهو الاعتراف بأن الحكومة السابقة لعبت دورا أساسيا في الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، مع استيعاب جيوش من الأطر التي فرختهم الجامعة المغربية مقابل سوق شغل غير قادرة على استيعاب هؤلاء الأطر، تكون الحكومة والدولة مسؤولة تاريخيا أمام قرارات من هذا النوع.



النائب السيد عبد اللطيف وهبي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السلام عليكم،
السيد الرئيس،
السادة رؤساء الفرق،
السادة النواب، أخواتي النائبات،

في الحقيقة، كنت لا أود على أن أتحدث عن شخص غائب، لأنه كان لقاء لنا معه بالأمس، لأنه ليس من الأخلاق أن نتقد شخصا في غيابه، ولكن النائب المحترم عن العدالة والتنمية مدحه وخلق موضوع للنقاش، ولكنني أعتبر ليس من الأخلاق دائما أن نذم شخص أو نمدحه في غيابه. لذلك، النقاش الذي كان بالأمس سأنتظر أن أهيئه مع السيد رئيس الحكومة في الشهر المقبل. ورغم أن العدالة والتنمية مدحت رئيسها، فنحن بأخلاقنا لن نذمه في غيابه.

المسألة الثانية، السيد رئيس الحكومة المحترم، بالأمس طلب منا أن ندعي له وندعي على الجميع. وأنا من هنا أقول دعوتي هاته، اللهم لا نسألك رد القضاء ولكن نسألك اللطف فيه، وهي الدعوة التي تناسب هذه الميزانية.

لذلك، أنا أعتقد أن هذه الميزانية التي وصفناها بأنها ستكون سنة بيضاء، أشكر السيد النائب عن العدالة والتنمية التي وصفها بكونها نتيجة ثلاثة سنوات من سنوات سوداء، وأنتم تعرفون أن حزبكم الرئيسي هو الذي كان يقرر فيها كرئيس، حليفكم الرئيسي الذي كان كرئيس، حليفكم الرئيسي هو الذي كان يتأخر تلك الحكومة وهو الذي صنع سوادها ووزير المالي الحالي كان آنذاك الرجل الثاني في تلك الحكومة.

ثالثا، أننا قدمنا...

السيد رئيس الجلسة:

الله يجازيكم بخير، احترام المتدخل..

النائب السيد عبد اللطيف وهبي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

..هذا الخليط، قررنا في اللجنة صباحا، نحن كفريق الأصالة والمعاصرة، أن نساعد الحكومة التي تعاني من عجز كبير في تمرير هذا القانون لمساعدتها لتميريه لنفرض على السادة الوزراء من حضور من هذه الجلسات المرطونية، رغبة منا في أن ندفع في إيجاد حل فعلي اقتصادي في هذا البلد. فهي سنة بيضاء وستكون سنة سوداء نتائجها. ولذلك، نحن نعتقد بأنه المؤشرات التي أشار إليها نفسه، السادة وزراء المالية، من كون المديونية قد تصل إلى 51 في المائة، عفوا الديون. ثانيا أنه... تتوفرون على ثلاثة شهور من العملة الصعبة؛

رابعا، أن الأزمة على جميع المستويات مازالت مستمرة، وأنكم لحد الآن، كما قلنا سابقا، تديرونا الأزمة ولا تديرونا الميزانية، حتى ما يسمى بميزانية التجهيز، نحن متأكدون والسيد رئيس الحكومة بالأمس قال، بأنه الإدارة تسير ببطء شديد، فكيف هذه الإدارة التي وصفها السيد رئيس الحكومة بأنها تسير ببطء شديد، كيف لها أن تنفذ ميزانية باستثمارات تبلغ 180 مليار درهم في مدة أربعة أشهر؟ لا أعتقد بأن ستصلون أو ستستطيعون تنفيذ هذه الميزانية. ولكن، أوجه عناية حكومتكم وعناية أغليبتكم، لا تأتون في السنة المقبلة وتقولون أن الحكومة وفرت اعتمادات بلغت 180 مليار درهم، لا تفشلون في تنفيذ الاستثمارات ثم تأتون، ننبهكم منذ الآن، لا تقولون بأنكم وفرت في ميزانية السنة المقبلة 180 مليار درهم، لأنكم ستعجزون في تنفيذ هذه الميزانيات ثم ستزايدون علينا بذلك .

كذلك سنلاحظ بأن هذا التذبذب وهذا الخلاف الذي سيرتم به هذه الميزانية، يؤكد من جديد أن هناك مشكل حقيقي تعيشه هذه الأغلبية، بما فيها حكومتكم، هو غياب رؤية حقيقة



حذرنا من عدم تعاطي الحكومة بالحزم الضروري مع تداعيات الجفاف على التشغيل. وبعد أقل من شهر على تحذيرنا، صدرت أولى المؤشرات السلبية للسياسة الحكومية، حيث فقد سوق الشغل بالمغرب ما يفوق عن 147 ألف منصب شغل خلال 3 أشهر الأولى من عام 2012، منها 90 ألف منصب شغل في العالم القروي.

لقد تركت الحكومة الأوساط الاقتصادية تعيش حالة انتظار غير مفهومة وغير مبررة، مما أثر على أداء الاقتصاد الوطني وبالنتيجة على التشغيل الذي يعتبر رهانا أساسيا في المغرب الراهن لجهة الاستقرار وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين. لقد اتهمنا بالتهويل عندما حذرنا من سيناريو تراجع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

أما ثاني مؤشرات فتتعلق بنسبة نمو الناتج الداخلي الخام التي تراجعت إلى 2,2 في المائة خلال ثلاثة أشهر الأولى من سنة 2012، وهي أدنى نسبة تسجل منذ 10 سنوات ما يعني أن وتيرة خلق الثروة خلال هذه السنة لن تتعدى نصف ما كان يتحقق سنويا منذ 2002، فقد عددنا العديد من أوجه الهشاشة في الفرضيات التي بنت عليها الحكومة مشروع القانون المالي، وها نحن أقل من شهر، نقف على الموساد والأرقام التي تثبت وجهة تحليلنا.

السيد الرئيس،

كما ننتظر مع الرأي العام الوطني أن تكون جلسة أول أمس، التي كانت أول جلسة يتحدث فيها رئيس الحكومة أمام مجلس النواب، مناسبة لمصارحة الرأي العام حول هذه المؤشرات وأخرى أساسية للشعب المغربي، ومع كامل الأسف، لم نسمع ولو رقما واحدا أو مؤشرا واحدا صادر عن رئيس الحكومة، كما لم نسمع بأي إجراء عملي أساسي من شأنه طمأينة أطراف الإنتاج. فمرة أخرى يتم تغييب التشخيص الحقيقي للأوضاع

لمشاكل المغرب وإيجاد حلول لها. غياب هاد الرؤية ناتج أولا على أن ليس لكم تصور أو تشخيص للوضع الاقتصادي في المغرب صحيح تعتمدون عليه. ثانيا، الحلول التي قدمتموها لحد الآن هي حلول لا تعالج القضايا الكبرى، ولكن قدمتم بعض الحلول الظرفية لحل علاقتكم السياسية مع المجتمع المغربي.

لذلك، نحن نعتقد بأن هذه الميزانية التي صوتنا عليها في الجلسة السابقة بالرفض، سنظل نصوت عليها بالرفض، لأنها ميزانية الأزمة، لأنها تقدم حلولا، لأنها جاءت متأخرة وستأخر أكثر. ويبدو أننا سيكون عملنا رتيبا، إذا كررنا جلسات في ميزانية أصلا هي ميزانية الإفلاس ومفلسة. لذلك، فخطابي سيكون محدودا حتى لا أواكب هذه الميزانية المفلسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للنائب المحترم السيد عبد العزيز العبودي عن الفريق الاشتراكي، فليفضل مشكورا.

السيد النائب عبد العزيز العبودي، باسم الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

أتدخل باسم الفريق الاشتراكي ليس لمناقشة مشروع القانون المالي، في الصيغة التي صادق عليها مجلس المستشارين، ولكن من أجل تسجيل بعض الملاحظات المرتبطة بتداعيات تأخر الحكومة في إعداد هذا المشروع وإحالتها على البرلمان، وهي تداعيات اقتصادية واجتماعية وأكد أنه سيكون لها انعكاسات سياسية.

لقد نبهنا وحذرنا السادة أعضاء الحكومة من أن تأخر الحكومة، في عرض مشروع القانون المالي على البرلمان، من شأنه الإضرار بالمناخ الاقتصادي والاستثمار العمومي، وبالتالي بالدينامية الاقتصادية وبالنتيجة على التشغيل. كما سبق أن



الإنصاف، حيث رفضت جميع تعديلاتنا في مجلس النواب كما في مجلس المستشارين الرامية إلى تحسين أوضاع الفئات والمجالات الهشة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

على مكاتب الوزراء توجد ملفات لا تحتاج إلى تأجيل كما لتحتاج إلى إمكانية مالية كبرى، وإنما تحتاج إلى جرأة سياسية. وكانت مناسبة مناقشة القانون المالي فرصة للحكومة لترسل بشأنها رسائل إيجابية إلى المجتمع. ولكن في هذا الصدد، لا نفهم مثلا استمرار صمت تسويق الحكومة في ملف صناديق التقاعد التي تؤثر أوضاعها المالية على كارثة وطنية قد تتحول إلى صراع بين الدولة والمجتمع. كما لا نفهم تردد الحكومة في إعلان رؤية واضحة لإصلاح نظام الموازنة. كما لا نفهم في المقام الثالث، تحبط الخطاب الحكومي فيما يخص مكافحة الربع والفساد.

وفي هذا الموضوع بالذات، نؤكد أن مكافحة الربع والفساد مهمة أنبل وأعظم من أن تختزل في تصريحات أو إعلان نوايا، الأمر يتعلق بسياسات مبنية على رؤية واضحة تتسم بالجرأة وتحدها الإرادة السياسية ولا تكبلها حسابات الحفاظ على الائتلاف الحكومي من التصدع إذا مست مصالح أحد أطرافه، يتعلق الأمر بالسياسات وبعمليات جراحية مؤلمة ولكنها ضرورية في عدد من القطاعات لتخليصها من الأمراض المزمنة التي تعيق تطورها.

السيد الرئيس،

كان بإمكاننا أن لا نتحدث مرة أخرى في هذه الجلسة، لأننا نعرف معنى القراءة الثانية للقوانين، ولكن استمرار الحكومة في ذات السلوكات وغياب إجراءات حكومية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تجعلنا ننبه مرة أخرى ونؤكد أن هذه

الاقتصادية والاجتماعية، ولا نجد كمعارضة، أساسا مرقما لمراقبة الأداء الحكومي أو إجراء شجاعا نسند وندعمه. وأكد، أننا لن نجد في المحطة المقبلة أسس مرقمة لتقييم الأداء الحكومي.

السيد الرئيس،

عندما تحدثنا في الفريق الاشتراكي عن النزعة الانفرادية، في علاقة الحكومة بالشركاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، لم نكن نتحدث من فراغ، فبعد أن رفضت الحكومة 32 تعديلا من أصل 35 تقدمت المعارضة على مشروع المالي، هاهي تحرق القانون بالأمس في مجلس المستشارين، حيث تحايلت على تعديل اجتماعي جوهرى تقدم به الفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين بشأن تضريب الثروة. تضريب الثروة رفضته الحكومة، الحكومة هي التي رفضت هذا الإجراء. على أي، بشأن تضريب الثروة تمت المصادقة عليه في اللجنة وطبقت الحكومة بشأنه مسطرة غريبة، ليتم سحبه من التعديلات المعروضة على الجلسة العامة.

إنها حالة من بين أخرى، نؤكد الاستخفاف الحكومي بالمعارضة وبالشركاء الاجتماعيين، كما يؤكد انعدام النزعة التشاركية لدى الحكومة.

إننا إذ تبنى تعديلات إخواننا في الفريقين الاشتراكي والفيدرالي بمجلس المستشارين، نشم توجعها إلى المحكمة الدستورية للطعن في عدم دستورية في عدد من الإجراءات المتعلقة بمسطرة المصادقة على القانون المالي.

إننا عندما نتحدث عن المقاربة التشاركية، لا نطلب صداقة من الحكومة، وإنما نؤكد على حقوق المعارضة المنصوص عليها في دستور 2011. لقد أثبتت الحكومة، في مجموع مسلسل المصادقة على مشروع القانون المالي، تملصا واضحا لأحزاب الأغلبية الحكومية ونقضا صارخا لوعودها الانتخابية، فيما يخص تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين وإعمال مبادئ



إن التعديلات المقترحة علينا اليوم، في إطار هذه القراءة الثانية، لا تطرح نفسها كتعديلات جوهرية في نص المشروع بقدر ما هي تعديلات تتعلق في جلها بتمديد فعاليات بعض الآجال المرتبطة بها. وهي في نظرنا، لا تطرح مشكلا إذا كان الأمر يتعلق بخلق مساحات زمنية لاستيعاب باقي المقتضيات وخلق شروط التنفيذ. ولكن، ما هو مطروح علينا اليوم بحدّة، هو التعجيل بوضع النصوص التطبيقية لهذا المشروع قصد تحريكه في أقرب الآجال لخلق الأثر المنشود على أوضاعنا المالية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الركود الذي يطبع مسارنا الاقتصادي في الحالة الراهنة، يتناقض تماما والمسمى الذي نريد اليوم لبلادنا والذي يروم خلق دينامية متميزة قادرة على مواجهة مخلفات الأزمة العالمية والتي تفيد كل المؤشرات على استقرارها في منطقة الأورو، مما يقتضي منا تحركا سريعا لاحتواء المزيد من تأثيراتها السلبية، بل وتقديم تصورات تجعلنا نتموقع بشكل جيد في مرحلة ما بعد الأزمة.

السيد الرئيس،

إن تطوير السياسة العمومية، في مجال المالية والدولة والاقتصاد، ينبغي التعجيل بوضع قانون تنظيمي للمالية، حتى تتم مناقشة القوانين المالية في ظل قانون ينظم هذا النقاش وفي ظل آليات متعارف عليها، سواء تعلق الأمر ببنية القانون المالي أو بأدوات الرقابة. كما نستغلها فرصة، للتأكيد مرة أخرى على ضرورة التعجيل بتقديم قوانين التصفية، بوصفها أدوات أساسية في ميدان أعمال الرقابة البرلمانية، وكذلك بضرورة تطوير أداء المجلس الأعلى للحسابات حتى يكون في مستوى انتظارات المقتضيات الدستورية الذي يربط ما بين المسؤولية والمحاسبة.

ولسنا بحاجة إلى العودة إلى مرامي مشروع القانون المالي، الذي كانت لدينا فرصة نقاشه الهام، ولكننا نؤكد من

المعالجة تكون بالسياسات والإجراءات والقرارات وليس بالكلام والخطابات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد مولود بركايو عن الفريق الدستوري، فليفضل مشكورا.

النائب السيد ميلود بركايو باسم فريق الاتحاد الدستوري :

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد الدستوري أن أتدخل في إطار مناقشة القراءة الثانية لمشروع قانون المالية لسنة 2012، وهي مناسبة لنذكر من موقعنا في المعارضة، أن البلاد دخلت مرحلة من الركود العميق، مس تقريبا كل القطاعات الإنتاجية، فالمقاولات تعيش نوعا من الجمود والأرقام المتعلقة بمعامل النمو وضغط الأسعار وارتفاع كلفة الواردات ومؤشر نسبة التضخم أخذت جلها في التزحزح نحو الدخول في المناطق الحمراء، ناهيك عن ارتفاع مؤشر نسبة البطالة. وهي عوامل تؤكد أن البلاد ترتمن إلى حالة من الانتظارية غير المبررة وكأن الحكومة ليست في عجلة من أمرها، فالتأخير الذي طال تقديم الميزانية خلف نوعا من الارتباك في أداء المقاولات الوطنية. وإذا أضفنا إلى ذلك أن السنة الفلاحية ستكون أقل من المتوسط، بفعل تأثير الجفاف، فإن كل ذلك من شأنه أن يضغط أكثر على ماليتنا العمومية وعلى مردوديات اقتصادنا الوطني بشكل عام.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة النواب المحترمون،



المواد المعدلة من مشروع قانون المالية رقم 12.22 للسنة المالية 2012 كما صادق عليه مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

إن التعديلات التي جاءت بالمواد: 7، 9، 18، 20، من مشروع قانون المالية، هذا المشروع الذي سبق لنا رفضه وأسباب هذا الرفض لاتزال قائمة، حيث أنها أي التعديلات لم تمس جوهر وعمق قانون المشروع، وبالتالي فمشروعكم لا يزال دون مستوى طموحات وتطلعات الشعب المغربي. كما أنه لم تنزع عنه الصبغة الاستمرارية للميزانيات السابقة والمتعاقبة التي آلت ببلادنا إلى هذا الواقع المزري حيث بقيت دار لقمان على حالها.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع وكما سبق لنا قوله، يشكل تراجعاً خطيراً عن الوعود الانتخابية والتي تقتضي بالضرورة المحاسبة بسبب مخالفة الوعود والالتزامات التي هي أساس التعاقد بين الناخب والمنتخب، حيث سجلنا محدودية في هامش التحرك المتعلق بالمداحيل، وكذا استمرار هذر الأموال العمومية في النفقات دون أن تشكل أدنى قطيعة مع العهود السابقة.

وعليه، إن مشروع الميزانية لا يتضمن أي إشارة من أجل التوازن في توزيع إمكانيات هذا البلد وبشكل عادل على مختلف أنحاء المملكة، خصوصاً أن الدستور الجديد نص بشكل صريح على ضرورة إعتناء الإدارة بالفئات الاجتماعية الأقل حظاً، وهذه الفئات بالتحديد هي التي تعيش مشاكل يومية تتطلب تدخل جميع القطاعات الحكومية للإعتناء بها، حيث العزلة والظلام وقلة الماء وتدني الخدمات الاجتماعية من صحة وسكن وتعليم وضعف جودتها. فحقيقة الأمر، هناك فئة اجتماعية تعيش الهشاشة والتهميش والإقصاء والفقر والأمية، وهناك فئات اجتماعية تعيش حياة من صنف خمسة نجوم.

السيد الرئيس،

جديد، من خلال هذا النقاش، على ضرورة أخذ المسار السياسي الرامي إلى القطع مع اقتصاد الربيع مأخذ جد، من خلال إجراءات ملموسة تستدعي منظوراً شمولياً يرتبط بالمحالات القانونية والثقافية والتحسيسية، وكذا بالإجراءات الزجرية في حالة مخالفة القوانين.

كما نستغلها فرصة للدعوة إلى إيجاد حل لحاملي الشواهد العليا من المعطلين، على اعتبار أن بلادنا تعيش فرصة ديموغرافية لا ينبغي تضييعها. ولذلك، فلا بد من تحمل أعباء إضافية لاستثمار سواعد هؤلاء الشباب، وأن الموجة الشبابية الآن في حالة انحصار وتراجع بفعل تراجع معدل الخصوبة. إذن، لا بد من التعامل مع شبابنا المطالب بحقه في التشغيل، من خلال إبداع وابتكار أساليب جديدة لإدماجه في النسيج الاقتصادي. وطبعاً، لن يتحقق هذا إلا من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومن خلال اقتصاد قوي، الأمر الذي لا يتحقق للأسف من خلال هذا المشروع الذي نحن بصددده وشكراً السيد الرئيس، السادة النواب.

السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد النائب المحترم، الكلمة للسيد النائب المحترم السيد سعيد باعزيز عن المجموعة النيابية للحزب العمالي، فليتفضل مشكوراً.

النائب السيد سعيد باعزيز باسم المجموعة النيابية لتحالف الحزب العمالي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

السادة الحضور الكريم،

يشرفني باسم مجموعة النيابية للحزب العمالي ونيابة عن كل مناضلات ومناضلي الحزب، بأن أتناول الكلمة في مناقشة



أعرض للتصويت المادة 7 كما صادقت عليه اللجنة في القراءة الثانية لمشروع قانون المالية رقم 12.22 : الإجماع.
أعرض المادة 9 أعرض هذه المادة للتصويت: الإجماع.
المادة 18 أعرض هذه المادة للتصويت: الإجماع.
المادة 20 أعرض هذه المادة 20 للتصويت: الإجماع.
أعرض مشروع قانون المالية برمته للتصويت كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: 110

المعارضون: 45

الممتنعون: لا أحد

صادق مجلس النواب على مشروع قانون المالية رقم

12:22 للسنة المالية 2012 في (قراءة ثانية).

نتنقل بعد ذلك إلى عملية تفسير التصويت، هل هناك من فريق محترم يريد أن يفسر التصويت ؟ ورفعت الجلسة.

سنة بيضاء وسنة أزمة يحاول مشروعكم أن يخفيها لكنه لم يفلح في ذلك، حيث التراجع عن ضمان الشغل لشريحة واسعة من طالبي الشغل الذين يتوافدون يوميا للمطالبة به أمام هذه المؤسسة، وتعثر في إنجاز المشاريع التنموية واستياء في صفوف المستثمرين وغيرها من مظاهر الأزمة المالية التي يعيشها بلدنا.
السيد الرئيس،

إن هذا المشروع رغم التعديلات الواردة عليه، فهو يبقى في جوهره على حاله دون أدنى تغيير في لب المشروع المذكور. لذلك، قررنا في المجموعة النيابية أن نحافظ على موقفنا السابق وذلك بعدم التصويت له وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، بهذا نكون قد أتينا على قائمة المتدخلين في المناقشة العامة، ونمر الآن إلى عملية التصويت، يعني التصويت بطبيعة الحال سيمس المواد التي عدلت من لدن مجلس المستشارين وهي المواد 7 و9 و18 و20.
المادة 7 وتتضمن عددا من المواد الخاصة بالمدونة العامة للضرائب وسنعرضها للتصويت تباعا.

المادة 3-60 أعرض هذه المادة للتصويت: إجماع.

المادة 63-2 (أ): أعرض هذه المادة للتصويت: إجماع.

المادة 73-2 أعرض هذه المادة للتصويت: إجماع.

المادة 91-7 أعرض هذه المادة للتصويت: إجماع.

المادة 121 : أعرض هذه المادة للتصويت: إجماع.

المادة 131: أعرض هذه المادة للتصويت: إجماع.

المادة 247-11: أعرض هذه المادة للتصويت: إجماع.

أعرض الباب الثالث من المادة 7 كما صادقت عليه اللجنة: إجماع.

أعرض الفقرة المضافة الجديدة التي تحمل رقم 12 في المادة 7-3 من مشروع قانون المالية: الإجماع.